


المملكة المغربية
البرلمان
مجلس المستشارين

مشروع قانون رقم 33.20 يوافق بموجبه
على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان
لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب
على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين،
الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020

(كما وافق عليه مجلس المستشارين في 15 دجنبر 2020)

نسخة مطابقة لأصل النص

كما وافق عليه مجلس المستشارين


عبد الحكيم بن شمش
رئيس مجلس المستشارين

مشروع قانون رقم 33.20
يوافق بموجبه على الاتفاقية بين المملكة المغربية
واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب
على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين،
الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020

مادة فريدة

يوافق على الاتفاقية بين المملكة المغربية واليابان لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين، الموقعة بالرباط في 8 يناير 2020.

*

* *

اتفاقية بين المملكة المغربية واليابان
لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين

إن المملكة المغربية واليابان،

رغبة منهما في تنمية وتعزيز علاقتهما الاقتصادية وتوطيد تعاونهما في ميدان الضرائب،

رغبة منهما في إبرام اتفاقية لتفادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل، دون خلق فرص لعدم الخضوع للضريبة أو تخفيض الضريبة من خلال التهرب أو الغش الضريبيين (بما في ذلك إجراءات التزيح من الاتفاقيات، الهادفة إلى الحصول على الامتيازات المنصوص عليها في هذه الاتفاقية، بطريقة غير مباشرة لمصلحة مقيمين في دولة ثالثة)،

اتفقتا على ما يلي:

المادة الأولى

الأشخاص المعنيون

- 1- تطبيق هذه الاتفاقية على الأشخاص المقيمين بدولة متعاقدة أو بكلتا الدولتين المتعاقبتين.
- 2- لا تؤثر هذه الاتفاقية على فرض الضريبة من قبل دولة متعاقدة، على المقيمين فيها إلا فيما يتعلق بالامتيازات الممنوحة بموجب الفقرة 2 من المادة 9 والمواد 19 و20 و23 و24 و25 و28.

المادة الثانية

الضرائب المعنية

- 1- تطبق هذه الاتفاقية على الضرائب على الدخل المفروضة لحساب دولة متعاقدة أو فروعها للسياسية أو سلطاتها المحلية بغض النظر عن الطريقة التي تفرض بها.
- 2- تعتبر ضرائب على الدخل جميع الضرائب المفروضة على الدخل الإجمالي أو على عناصر من الدخل، بما فيها الضرائب على الأرباح الناتجة عن نقل أي ملكية، والضرائب على المبالغ الإجمالية للأجور أو الرواتب المؤداة من قبل مقاولات، وكذا الضرائب على زيادة قيمة رأس المال.
- 3- إن الضرائب الحالية التي تطبق عليها هذه الاتفاقية هي:

(أ) فيما يخص اليابان:

- (i) الضريبة على الدخل؛
- (ii) الضريبة على الشركات؛
- (iii) الضريبة الخاصة على الدخل لإعادة الإعمار (special income tax for reconstruction)؛
- (iv) الضريبة المحلية على الشركات (the local corporation tax)؛ و
- (v) الضرائب المحلية على الساكنة (local inhabitant taxes)؛

(والمشار إليها فيما بعد بالضريبة اليابانية)؛ و

(ب) فيما يخص المغرب:

- (i) الضريبة على الدخل؛ و
 - (ii) الضريبة على الشركات؛
- (والمشار إليها فيما بعد بالضريبة المغربية).

4- تطبق هذه الاتفاقية كذلك على أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها تستحدث بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية و تضاف إلى الضرائب الحالية أو تحل محلها. وتطلع السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بعضها البعض على التعديلات الهامة التي تتخلها على تشريعاتها الضريبية.

المادة الثالثة

تعريف عامة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك:

(أ) يعني لفظ "اليابان" عندما يستعمل بالمعنى الجغرافي جميع تراب اليابان، بما في ذلك بحرها الإقليمي الذي يخضع للقوانين المتعلقة بالضريبة اليابانية، والمنطقة ما وراء بحرها الإقليمي وتشمل امتداد البحر وأصقاه الباطنية حيث تملك اليابان حقوقا سيادية طبقا للقانون الدولي والتي تخضع للقوانين المتعلقة بالضريبة اليابانية؛

(ب) يعني لفظ "المغرب" المملكة المغربية، وعندما يستعمل بالمعنى الجغرافي يعني تراب المملكة المغربية وأي منطقة بحرية وراء المياه الإقليمية للمملكة المغربية والتي تم أو سيتم تحديدها، من قبل قوانين المملكة المغربية طبقا لاتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، كمنطقة يمكن أن تمارس عليها المملكة المغربية حقوقها المتعلقة بامتداد البحر وأصقاه الباطنية وكذا بالموارد الطبيعية؛

(ج) تعني عبارتا "دولة متعاقدة" و "الدولة المتعاقدة الأخرى" حسب سياق النص اليابان أو المغرب؛

(د) يشمل لفظ "شخص" الشخص الذاتي والشركة وأي مجموعة أخرى من الأشخاص؛

(هـ) يعني لفظ "شركة" أي شخص اعتباري أو أي كيان يعتبر شخصا اعتباريا لأغراض فرض الضريبة؛
(و) تعني عبارتا "مقاولة دولة متعاقدة" و "مقاولة الدولة المتعاقدة الأخرى" على التوالي مقاولة يستغلها مقيم بدولة متعاقدة ومقاولة يستغلها مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى؛

(ز) تعني عبارة "النقل الدولي" أي نقل بواسطة سفينة أو طائرة، ما عدا الحالة التي يتم فيها استغلال السفينة أو الطائرة فقط بين أماكن توجد في دولة متعاقدة ولا تكون المقاولة التي تقوم باستغلال السفينة أو الطائرة مقاولة لتلك الدولة المتعاقدة؛

(ح) تعني عبارة "السلطة المختصة":

(أ) فيما يخص اليابان: وزير المالية أو ممثله المرخص له بذلك؛ و

(ب) فيما يخص المغرب: وزير المالية أو ممثله المرخص له بذلك؛

(ط) يعني لفظ "مواطن" بالمعلاقة مع دولة متعاقدة:

(أ) أي شخص ذاتي يحمل جنسية تلك الدولة المتعاقدة؛ و

(ii) أي شخص اعتباري أو شركة أشخاص أو جمعية تستمد وضعها القانوني من التشريع الجاري به العمل في تلك الدولة المتعاقدة؛

(ي) تعني عبارة "صناديق المعاشات التقاعدية المعترف بها" لدولة متعاقدة، كيانا أو نظاما تم تأسيسه طبقا لقانون تلك الدولة المتعاقدة يعامل كشخص منفصل بموجب القوانين الضريبية لتلك الدولة المتعاقدة و:

(i) الذي يتم تأسيسه وتديبره بشكل حصري أو شبه حصري لغرض إدارة أو توفير مزايا التقاعد والمزايا الإضافية أو المرضية أو غيرها من المكافآت المماثلة لأشخاص ذاتين والذي يتم تنظيمه على هذا الأساس من قبل تلك الدولة المتعاقدة أو أحد فروعها السياسية أو سلطاتها المحلية؛ أو

(ii) الذي تم تأسيسه وتديبره بشكل حصري أو شبه حصري لغرض استثمار أموال لصالح صناديق المعاشات الأخرى المعترف بها في تلك الدولة المتعاقدة.

إذا كان كيان أو نظام تم إنشاؤه بموجب قانون دولة متعاقدة بشكل صندوق معاشات تقاعدية معترف به بموجب البند (i) أو (ii) إذا تمت معاملته كشخص منفصل بموجب القوانين الضريبية في تلك الدولة المتعاقدة، فيجب اعتباره، لأغراض الاتفاقية، شخصا منفصلا يعامل على هذا النحو بموجب قوانين الضرائب لتلك الدولة المتعاقدة وكما تعامل جميع أصول ودخل الكيان أو النظام كأصول محتفظ بها ومداخليل محصل عليها من قبل هذا الشخص المنفصل وليس من قبل شخص آخر.

2- لتطبيق هذه الاتفاقية في أي وقت من طرف دولة متعاقدة، يكون لكل لفظ أو عبارة لم يتم تعريفه في الاتفاقية، المعنى الذي يمنحه إياه في ذلك الوقت تشريع تلك الدولة المتعاقدة المتعلق بالضرائب التي تطبق عليها الاتفاقية، ما لم يقتض سياق النص خلاف ذلك أو ما لم تتفق السلطات المختصة على معنى مغاير تبعا لأحكام المادة 25، ويرجع المعنى الممنوح لهذا اللفظ أو العبارة من طرف التشريع الضريبي لتلك الدولة المتعاقدة على أي معنى الذي تمنحه إياه الفروع الأخرى من تشريع تلك الدولة المتعاقدة.

المادة الرابعة

المقيم

1- لأغراض هذه الاتفاقية تعني عبارة "مقيم بدولة متعاقدة" أي شخص يخضع للضريبة في دولة متعاقدة وفقا لتشريع هذه الدولة، بموجب سكنه أو إقامته أو مقره المركزي أو الرئيسي أو مكان تأسيسه أو مقر إدارته أو أي معيار آخر ذي طابع مشابه، وتشمل كذلك تلك الدولة المتعاقدة وكذا جميع فروعها السياسية أو سلطاتها المحلية، وكذا صناديق المعاشات التقاعدية المعترف بها لتلك الدولة المتعاقدة. غير أن هذه العبارة

لا تشمل الأشخاص الذين لا يخضعون للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة إلا على الدخل المتأتي من مصادر موجودة في تلك الدولة المتعاقدة.

2- عندما يكون شخص ذاتي تبعا لمقتضيات الفقرة 1، مقيماً بكلتا الدولتين المتعاقدين، تسوى وضعيته بالكيفية التالية:

(أ) يعتبر هذا الشخص مقيماً فقط بالدولة المتعاقدة التي يوجد له فيها سكن دائم؛ وإذا كان له سكن دائم في كلتا الدولتين المتعاقدين، يعتبر مقيماً فقط بالدولة المتعاقدة التي تربطه بها علاقات شخصية واقتصادية أوثق (مركز المصالح الحيوية)؛

(ب) إذا تعذر تحديد الدولة المتعاقدة التي يوجد فيها مركز المصالح الحيوية لهذا الشخص، أو لم يوجد له سكن دائم في أي من الدولتين المتعاقدين، يعتبر مقيماً فقط بالدولة المتعاقدة التي يقطن فيها بصفة اعتيادية؛ (ج) إذا كان هذا الشخص يقطن بصفة اعتيادية في كلتا الدولتين المتعاقدين أو لا يقطن في أي منهما، يعتبر مقيماً فقط بالدولة المتعاقدة التي هو مواطنها؛

(د) إذا كان هذا الشخص مواطناً لكلتا الدولتين المتعاقدين أو لم يكن مواطناً لأي منهما، تفصل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين في القضية باتفاق مشترك.

3- إذا كان شخص غير الشخص الذاتي مقيماً بالدولتين المتعاقدين وفقاً لمقتضيات الفقرة 1، تقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين عن طريق المسطرة الودية بتحديد الدولة المتعاقدة التي يعتبر هذا الشخص مقيماً فيها لأغراض هذه الاتفاقية، وذلك بالنظر إلى مقره المركزي أو الرئيسي أو مقر إدارته الفعلية أو مكان تأسيسه أو أي عامل آخر ذي صلة. في حالة عدم التوصل إلى اتفاق، لا يحق لهذا الشخص الاستفادة من أي إنقاص أو إعفاء من الضريبة منصوص عليه في الاتفاقية.

المادة الخامسة

المؤسسة المستقرة

1- لأغراض هذه الاتفاقية، تعني عبارة "مؤسسة مستقرة" مكان عمل ثابت تمارس من خلاله مقابلة نشاطها كلياً أو جزئياً.

2- تشمل عبارة "مؤسسة مستقرة" بالخصوص:

(أ) مقر الإدارة؛

(ب) الفرع؛

(ج) المكتب؛

(د) المصنع؛

(هـ) المشغل؛ و

(و) المنجم، بئر البترول أو الغاز، المقلع أو أي مكان آخر لاستكشاف واستخراج الموارد الطبيعية.

3- تشمل عبارة "مؤسسة مستقرة كذلك:

(أ) ورشة بناء أو مشروع بناء أو تجميع أو تركيب أو أنشطة الإشراف المتعلقة بها، لكن فقط إذا استمرت الورشة أو المشروع لأكثر من ستة أشهر؛

(ب) تقديم الخدمات، بما في ذلك الخدمات الاستشارية من طرف مقاوله بواسطة ماجورين أو مستخدمين آخرين تم توظيفهم من طرف المقاوله لهذا الغرض، لكن فقط إذا استمرت مثل هذه الأنشطة (لنفس المشروع أو لمشروع مرتبط به) في دولة متعاقدة لفترة أو فترات تتجاوز في مجموعها أكثر من 183 يوما خلال أي فترة اثني عشر شهرا تبتدئ أو تنتهي خلال السنة الضريبية المعنية.

(ج) تقديم خدمات أو مرافق أو تجهيزات وآلات على سبيل الإيجار، تستعمل في استكشاف أو استغلال أو استخراج الزيوت المعدنية في دولة متعاقدة، لكن فقط إذا استمرت مثل هذه الأنشطة في تلك الدولة المتعاقدة لفترة أو فترات تتجاوز في مجموعها أكثر من 90 يوما خلال أي فترة اثني عشر شهرا تبتدئ أو تنتهي خلال السنة الضريبية المعنية.

4- على الرغم من المقضيات السابقة من هذه المادة، لا يمكن اعتبار أن عبارة "مؤسسة مستقرة" تشمل:

(أ) استعمال المنشآت فقط لغرض تخزين أو عرض أو تسليم بضائع أو سلع تملكها المقاوله؛

(ب) الاحتفاظ ببضائع أو سلع تملكها المقاوله فقط لغرض التخزين أو العرض أو التسليم؛

(ج) الاحتفاظ بمخزون بضائع أو سلع تملكها المقاوله فقط لغرض التحويل من قبل مقاوله أخرى؛

(د) استعمال مكان عمل ثابت فقط لغرض شراء بضائع أو سلع أو جمع معلومات للمقاوله؛

(هـ) استعمال مكان عمل ثابت فقط لغرض ممارسة أي نشاط آخر؛

(و) استعمال مكان عمل ثابت فقط لغرض الجمع بين ممارسة الأنشطة المشار إليها في الفقرات الفرعية

من (أ) إلى (هـ)،

شريطة أن يحتفظ هذا النشاط أو مجموع النشاط المشار إليه في الفقرة الفرعية (و) الممارس في مكان العمل الثابت، بطابع تحضيري أو مساعد.

5- لا تطبق الفقرة 4 على مكان عمل ثابت تستخدمه أو تحتفظ به مقاوله إذا كانت هذه المقاوله أو مقاوله

مرتبطة ارتباطا وثيقا بها، تزاول نشاطها في نفس المكان أو في مكان آخر في نفس الدولة المتعاقدة و:

(أ) يشكل هذا المكان أو المكان الآخر، بموجب مقضيات هذه المادة، مؤسسة مستقرة للمقاوله أو

للمقاوله المرتبطة ارتباطا وثيقا بها؛ أو

ب) لا يكون مجموع النشاط الناتج عن الجمع بين الأنشطة المزولة من طرف المقاتلين في نفس المكان، أو من طرف نفس المقاتلة أو المقاتلة المرتبطة ارتباطا وثيقا بها في المكانين، ذا طابع تحضيرى أو مساعد،

شريطة أن يشكل النشاط المزول من قبل المقاتلين في نفس المكان أو من قبل نفس المقاتلة أو مقاولات مرتبطة ارتباطا وثيقا فيما بينها في المكانين، وظائف تكميلية تمثل جزءا من عملية تجارية مترابطة.

6- على الرغم من مقتضيات الفقرتين 1 و2، ولكن مع مراعاة مقتضيات الفقرة 7، عندما يعمل شخص في دولة متعاقدة لحساب مقاول، ويقوم في إطار ذلك بإبرام عقود بصفة اعتيادية أو يقوم بصفة اعتيادية بالدور الرئيسي للمفوضي إلى إبرام عقود من قبل المقاتلة بشكل روتيني دون تعديل مادي، وتكون هذه العقود:

أ) باسم المقاتلة؛ أو

ب) لنقل ملكية، أو منح حق استعمال، الممتلكات التي تملكها تلك المقاتلة أو التي لها الحق في استخدامها؛ أو

ج) لتقديم الخدمات من قبل تلك المقاتلة،

فإن تلك المقاتلة تعتبر بأن لها مؤسسة مستقرة في تلك الدولة المتعاقدة فيما يتعلق بأي أنشطة يقوم بها ذلك الشخص لصالح المقاتلة إلا إذا كانت أنشطة ذلك الشخص منحصرة في تلك الأنشطة المشار إليها في الفقرة 4 والتي إذا تمت ممارستها من خلال مكان عمل ثابت (غير مكان العمل الثابت الذي تنطبق عليه أحكام الفقرة 5) لا تجعل من ذلك المكان الثابت مؤسسة مستقرة في مفهوم الفقرة 4.

7- لا تطبق الفقرة (6) عندما يكون الشخص الذي يعمل في دولة متعاقدة لحساب مقاول الدولة المتعاقدة الأخرى، يمارس نشاطا في الدولة المتعاقدة المذكورة أولا كوكيل مستقل ويعمل لصالح المقاتلة في الإطار المادي لذلك النشاط. ولكن عندما يعمل شخص بصفة حصرية أو شبه حصرية لحساب مقاول أو أكثر والتي يرتبط بها ارتباطا وثيقا، لا يعتبر ذلك الشخص وكبلا مستقلا في مفهوم هذه الفقرة بالنسبة لهذه المقاتلة.

8- إن كون شركة مقيمة بدولة متعاقدة تراقب أو تخضع لمراقبة شركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى، أو تزول نشاطها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى (سواء بواسطة مؤسسة مستقرة أو بطريقة أخرى) لا يكفي في حد ذاته ليجهل من إحدى الشركتين مؤسسة مستقرة للأخرى.

9- لأغراض هذه المادة، يكون شخص أو مقاول مرتبطا ارتباطا وثيقا بمقاتلة، إذا كان أحدهما يراقب الآخر أو كان كلاهما يخضع لمراقبة نفس الأشخاص أو نفس المقاولات، وذلك أخذا بعين الاعتبار جميع الوقائع والظروف ذات صلة. وعلى كل حال، يعتبر شخص أو مقاول مرتبطا ارتباطا وثيقا بمقاتلة إذا كان أحدهما

يملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من 50 في المائة من ملكية الانتفاع في الآخر (أو في حالة الشركة، أكثر من 50 في المائة من مجموع الأصوات ومن قيمة أسهم الشركة أو رأسمال الشركة) أو إذا كان شخص آخر أو مقاوله أخرى يملك بصورة مباشرة أو غير مباشرة أكثر من 50 في المائة من حق الانتفاع (أو في حالة الشركة، أكثر من 50 في المائة من مجموع الأصوات ومن قيمة أسهم الشركة أو رأسمال الشركة) في الشخص والمقاول أو في المقاولتين.

المادة السادسة

المداخل العقارية

1- إن الدخل الذي يحصل عليه مقيم بدولة متعاقدة من ممتلكات عقارية (بما فيه دخل استغلال الفلاحة أو الغابات) توجد في الدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليه الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- لعبارة "ممتلكات عقارية" المملول الذي يمنحه تشريع الدولة المتعاقدة التي توجد فيها هذه الممتلكات. وتشمل العبارة في جميع الحالات توابع هذه الممتلكات العقارية والمائمية والتجهيزات المستعملة في استغلال الفلاحة والغابات، والحقوق التي تنطبق عليها مقتضيات القانون المتعلقة بالملكية العقارية وحق الانتفاع بالممتلكات العقارية، والحقوق الخاصة بالمدفوعات المتغيرة أو الثابتة لاستغلال أو حق استغلال المناجم المعدنية والمناجم والموارد الطبيعية الأخرى؛ ولا تعتبر السفن والطائرات ممتلكات عقارية.

3- تطبق مقتضيات الفقرة 1 على المداخل الناتجة عن الاستغلال المباشر أو الإيجار، وكذا عن أي شكل آخر من أشكال استغلال الممتلكات العقارية.

4- تطبق مقتضيات الفقرتين 1 و3 كذلك على الدخل الناتج عن الممتلكات العقارية لمقاوله وكذا على دخل الممتلكات العقارية المستعملة في ممارسة مهنة مستقلة.

المادة السابعة

أرباح المقاولات

1- تفرض الضريبة على أرباح مقاوله دولة متعاقدة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، إلا إذا كانت المقاوله تمارن نشاطها في الدولة المتعاقدة الأخرى بواسطة مؤسسة مستقرة توجد فيها. فإذا مارست المقاوله نشاطها بهذه الكيفية، تفرض الضريبة على أرباحها في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، ولكن فقط بقدر ما ينسب منها إلى المؤسسة المستقرة.

2- مع مراعاة مقتضيات الفقرة 3، عندما تمارس مقاول دولة متعاقدة نشاطا في الدولة المتعاقدة الأخرى بواسطة مؤسسة مستقرة توجد فيها تنسب، في كل دولة متعاقدة، إلى تلك المؤسسة المستقرة الأرباح التي يتوقع أن تجديها لو كانت مقاولة مميزة ومنفصلة تمارس نفس الأنشطة أو أنشطة مماثلة في نفس الشروط أو شروط مماثلة وتتعامل باستقلالية تامة مع المقاول التي هي مؤسسة مستقرة لها.

3- لتحديد أرباح مؤسسة مستقرة، يسمح بخصم النفقات التي بذلت لأغراض المؤسسة المستقرة بما في ذلك نفقات الإدارة والمصاريف العامة للإدارة التي يتم بذلها على هذا الشكل سواء كان ذلك في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها هذه المؤسسة المستقرة أو في جهة أخرى.

4- لا تنسب أية أرباح إلى مؤسسة مستقرة لمجرد قيام تلك المؤسسة المستقرة بشراء سلع أو بضائع للمقاول.

5- لأغراض الفقرات المماثلة من هذه المادة، تحدد كل سنة و حسب نفس الطريقة الأرباح المنسوبة للمؤسسة المستقرة ما لم تكن هناك أسباب مقبولة و كافية للعمل بمكس ذلك.

6- عندما تملك شركة مقيمة بدولة متعاقدة مؤسسة مستقرة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الأرباح المنسوبة إلى المؤسسة المستقرة يمكن أن تخضع لضريبة إضافية في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وفقا لتشريعها الضريبي، عندما يتم تحويل الأرباح من المؤسسة المستقرة إلى المقر المركزي أو الرئيسي أو إلى أجزاء أخرى من المقاول توجد خارج تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، غير أن للضريبة المفروضة على هذا النحو لا يمكنها أن تتجاوز 5 بالمائة من مبلغ الأرباح المحولة.

7- عندما تشمل الأرباح عناصر من الدخل تتناولها بصفة منفصلة مواد أخرى من هذه الاتفاقية، فإن مقتضيات تلك المواد لن تتأثر بمقتضيات هذه المادة.

المادة الثامنة

الملاحة البحرية والجوية الدولية

1- إن أرباح مقاول دولة متعاقدة الناتجة عن استغلال السفن أو الطائرات في النقل الدولي تخضع عليها الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

2- تطبق مقتضيات الفقرة 1 كذلك على الأرباح الناتجة عن المساهمة في مجموعة أو في استغلال مشترك أو في وكالة دولية للاستغلال.

3- لأغراض هذه المادة، فإن أرباح مقابلة دولة متعاقدة الناتجة عن استغلال السفن أو الطائرات في النقل الدولي تشمل الأرباح الناتجة عن استغلال أو تأجير الحاويات إذا كان هذا الاستغلال أو التأجير تابعا لاستغلال السفن أو الطائرات في النقل الدولي من قبل المقابلة.

المادة التاسعة

المقاولات الشريكة

1- عندما

(أ) تساهم مقابلة دولة متعاقدة بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو مراقبة أو رأسمال مقابلة الدولة المتعاقدة الأخرى، أو
(ب) يساهم نفس الأشخاص بشكل مباشر أو غير مباشر في إدارة أو مراقبة أو رأسمال مقابلة دولة متعاقدة ومقابلة الدولة المتعاقدة الأخرى،

وفي كلتا الحالتين، تكون المقاولتان مرتبطتين في علاقاتهما التجارية أو المالية بشروط متفق عليها أو مفروضة بحيث تختلف عن تلك التي يمكن أن تتفق عليها المقاولات المستقلة، فإن الأرباح التي، لولا هذه الشروط، كانت ستحصل عليها إحدى المقاولتين، ولكنها لم تحصل عليها بسبب تلك الشروط، يمكن أن تدرج ضمن أرباح تلك المقابلة وتقرض عليها الضريبة تبعاً لذلك.

2- عندما تدرج دولة متعاقدة ضمن أرباح مقابلة تلك الدولة المتعاقدة - وتقرض عليها الضريبة تبعاً لذلك - أرباحاً تم بسببها فرض الضريبة على مقابلة الدولة المتعاقدة الأخرى في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكان من الممكن تحقيق الأرباح التي أدرجت على هذا النحو بواسطة مقابلة الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لو كانت الشروط المتفق عليها بين المقاولتين هي نفس الشروط التي قد تتفق عليها مقاولات مستقلة، فإن الدولة المتعاقدة الأخرى تقوم بالتسوية المناسبة لمبلغ الضريبة المؤدى عن هذه الأرباح. ولتحديد هذه التسوية، تؤخذ المقترضات الأخرى من هذه الاتفاقية بعين الاعتبار، وتقوم السلطات المختصة في الدولتين المتعاقدين بالتشاور فيما بينها عند الضرورة.

المادة العاشرة

أرباح الأسهم

1- إن أرباح الأسهم المؤداة من قبل شركة مقيمة بدولة متعاقدة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- غير أن أرباح الأسهم المؤداة من قبل شركة مقيمة بدولة متعاقدة قد تفرض عليها الضريبة كذلك في تلك الدولة المتعاقدة وذلك حسب التشريع الجاري به العمل في تلك الدولة المتعاقدة، لكن إذا كان المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم مقيماً بالدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو لا يمكن أن تتجاوز:

(أ) 5% من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم إذا كان المستفيد الفعلي شركة تملك بصورة مباشرة 10% على الأقل:

- (i) من حقوق التصويت في الشركة الموزعة لأرباح الأسهم، إذا كانت هذه الشركة مقيمة في اليابان؛
- (ii) من رأسمال الشركة الموزعة لأرباح الأسهم إذا كانت هذه الشركة مقيمة في المغرب؛

(ب) 10% من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم في جميع الحالات الأخرى.

3- على الرغم من مقتضيات الفقرة 2، فإن أرباح الأسهم القابلة للخصم عند حساب دخل الشركة التي تؤدي أرباح الأسهم الخاضع للضريبة في الدولة المتعاقدة التي تكون تلك الشركة مقيمة فيها، تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة حسب تشريع تلك الدولة المتعاقدة، لكن إذا كان المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم مقيماً في الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو لا يمكن أن تتجاوز 10% من المبلغ الإجمالي لأرباح الأسهم.

4- إن مقتضيات الفقرتين 2 و3 لا تؤثر على فرض الضريبة على الشركة فيما يتعلق بالأرباح التي تؤدي منها أرباح الأسهم.

5- تعني عبارة "أرباح الأسهم" المستغلة في هذه المادة الدخل الناتج عن الأسهم وأسهم أو سندات الانتفاع وحصص المناجم وحصص المؤسسين أو حصص أخرى مساهمة في الأرباح باستثناء الديون وكذا المدخيل الأخرى الخاضعة لنص النظام الضريبي المطبق على دخل الأسهم بمقتضى تشريع الدولة المتعاقدة التي تقيم بها الشركة الموزعة لأرباح الأسهم.

6- لا تطبق مقتضيات الفقرات 1 و2 و3 إذا كان المستفيد الفعلي من أرباح الأسهم، مقيماً بدولة متعاقدة، ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى حيث تقيم الشركة الموزعة لأرباح الأسهم أنشطة أعمال بواسطة مؤسسة مستقرة توجد فيها، أو مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة توجد فيها، وكانت المساهمة التي تتولد عنها أرباح الأسهم مرتبطة فعلياً بهذه المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة. وفي هذه الحالات، تطبق مقتضيات المادة 7 أو المادة 14 حسبما يقتضيه الحال.

7- عندما تستمد شركة مقيمة بدولة متعاقدة أرباحا أو دخلا من الدولة المتعاقدة الأخرى، فإن تلك الدولة المتعاقدة الأخرى لا يجوز لها أن تفرض أية ضريبة على أرباح الأسهم المؤداة من قبل هذه الشركة، ما عدا الحالة التي يتم فيها دفع أرباح الأسهم تلك إلى مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى أو بمدى ما تكون المساهمة التي تتولد عنها أرباح الأسهم مرتبطة فعليا بمؤسسة مستقرة أو قاعدة ثابتة توجد في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، كما لا يجوز لها أن تفرض أية ضريبة على أرباح الشركة غير الموزعة في إطار تضريب الأرباح غير الموزعة، حتى لو كانت أرباح الأسهم المؤداة أو الأرباح غير الموزعة تتكون كليا أو جزئيا من أرباح أو دخل ناشئ في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة الحادية عشرة

الفوائد

1- إن الفوائد الناشئة في دولة متعاقدة والمؤداة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- غير أن الفوائد الناشئة في دولة متعاقدة تفرض عليها الضريبة كذلك في تلك الدولة المتعاقدة وفقا لتضريع تلك الدولة المتعاقدة، لكن إذا كان المستفيد الفعلي من الفوائد مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو لا يمكن أن تتجاوز 10% من المبلغ الإجمالي للفوائد.

3- على الرغم من مقتضيات الفقرة 2، فإن الفوائد الناشئة في دولة متعاقدة تفرض عليها الضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى، إذا كان المستفيد الفعلي من هذه الفوائد هو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو أحد فروعها السياسية أو سلطاتها المحلية أو البنك المركزي لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو أي مؤسسة مملوكة كليا من قبل تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أو أحد فروعها السياسية أو سلطاتها المحلية.

4 - يعني لفظ "الفوائد" المستعمل في هذه المادة الدخل الناتج عن سندات الديون بكل أنواعها سواء كانت مضمونة برهن أو لا وسواء كانت تحمل حق المشاركة في أرباح المدين أو لا، وعلى وجه التحديد الدخل الناتج عن السندات الحكومية وسندات الاقتراض، بما في ذلك العلاوات والجوائز المتعلقة بهذه السندات، وكذا المداخل الأخرى الخاضعة لنفس النظام الضريبي المطبق على الدخول الناتجة عن الإقراض بمقتضى تشريع الدولة المتعاقدة التي ينشأ فيها الدخل. ولا تعتبر الدخول المشار إليها في المادة 10 والغرامات المفروضة على التأخير في الدفع فوائد لأغراض هذه المادة.

5- لا تطبق مقتضيات الفقرات 1 و2 و3 إذا كان المستفيد الفعلي من الفوائد مقيما بدولة متعاقدة، ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى الناشئة فيها الفوائد أنشطة أعمال بواسطة مؤسسة مستقرة توجد فيها، أو مهنة

مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة توجد فيها، و كان الدين الذي تتولد عنه الفوائد مرتبطا فعليا بتلك المؤسسة المستقرة أو للقاعدة الثابتة.

وفي هذه الحالة، تطبق مقتضيات المادة 7 أو المادة 14 حسبما يقتضيه الحال.

6- تعتبر الفوائد ناشئة في دولة متعاقدة إذا كان المدين مقيما بتلك الدولة المتعاقدة. غير أنه إذا كان للمدين بالفوائد في دولة متعاقدة، سواء كان مقيما بدولة متعاقدة أو لا، مؤسسة مستقرة أو قاعدة ثابتة يرتبط بها الدين الذي تولد عنه أداء الفوائد وتحملت من أجله تلك المؤسسة للمستقرة أو القاعدة الثابتة تلك الفوائد، فإن تلك الفوائد تعتبر ناشئة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة.

7- إذا تجاوز مبلغ الفوائد بسبب علاقات خاصة تربط للمدين بالمستفيد الفعلي من الفوائد أو تربط كليهما بشخص آخر المبلغ المتفق عليه بين المدين والمستفيد الفعلي في غياب مثل هذه العلاقات، باعتبار للدين الذي تدفع من أجله، فإن مقتضيات هذه المادة لا تطبق إلا على هذا المبلغ الأخير. وفي هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد من الأداة خاضعا للضريبة وفقا لتشريع كل دولة متعاقدة مع مراعاة المقتضيات الأخرى من هذه الاتفاقية.

المادة الثانية عشرة

الإتاوات

1- إن الإتاوات الناشئة في دولة متعاقدة والمؤداة لمقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- غير أن الإتاوات الناشئة في دولة متعاقدة تفرض عليها الضريبة كذلك في تلك الدولة المتعاقدة وفقا لتشريع تلك الدولة المتعاقدة، لكن إذا كان للمستفيد الفعلي من الإتاوات مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى، فإن الضريبة المفروضة على هذا النحو لا يمكن أن تتجاوز:

(أ) 5% من المبلغ الإجمالي للإتاوات الناتجة عن استعمال أو الحق في استعمال تجهيز صناعي

أو تجاري أو علمي؛

(ب) 10% من المبلغ الإجمالي للإتاوات في جميع الحالات الأخرى.

3- يقصد بلفظ "الإتاوات" المستعمل في هذه المادة الأداءات على اختلاف أنواعها مقابل استعمال أو الحق في استعمال حق المؤلف عن عمل أدبي أو فني أو علمي، بما في ذلك الأقلام السينمائية والأشرطة والتسجيلات الخاصة بالبحث الإذاعي أو التلفزيوني، أو براءات الاختراع، أو علامات الصنع أو علامات تجارية، أو رسم أو نموذج، أو تصميم، أو صيغة أو طريقة سرية، أو مقابل استعمال أو الحق في استعمال تجهيز صناعي أو تجاري أو علمي، أو مقابل معلومات لها صلة بتجربة مكتسبة في الميدان الصناعي أو التجاري أو العلمي.

4- لا تطبق مقتضيات الفقرتين 1 و2 إذا كان المستفيد الفعلي من الإتاوات مقيما بدولة متعاقدة، ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى الناشئة فيها الإتاوات أنشطة أعمال بواسطة مؤسسة مستقرة توجد فيها، أو مهنة مستقلة بواسطة قاصدة ثابتة توجد فيها، وكان الحق أو الملك الذي تتولد عنه الإتاوات مرتبطا فعليا بتلك المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة. في هذه الحالة، تطبق مقتضيات المادة 7 أو المادة 14 حسبما يقتضيه الحال.

5- تعتبر الإتاوات ناشئة في دولة متعاقدة إذا كان المدين مقيما بتلك الدولة المتعاقدة. غير أنه إذا كان للمدين بالإتاوات، سواء كان مقيما بدولة متعاقدة أو لا، مؤسسة مستقرة أو قاعدة ثابتة، في دولة متعاقدة، يرتبط بها الالتزام بأداء الإتاوات وتحملت من أجله تلك المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة تلك الإتاوات، فإن تلك الإتاوات تعتبر ناشئة في الدولة المتعاقدة التي توجد فيها المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة.

6- إذا تجاوز مبلغ الإتاوات بسبب علاقات خاصة تربط المدين بالمستفيد الفعلي من الإتاوات أو تربط كليهما بشخص آخر المبلغ المتفق عليه بين المدين والمستفيد الفعلي في غياب مثل هذه العلاقات، باعتبار الاستعمال أو الحق أو المعلومات التي تنفع من أجلها، فإن مقتضيات هذه المادة لا تطبق إلا على هذا المبلغ الأخير. في هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد من الأداءات خاضعا للضريبة وفقا لتشريع كل دولة متعاقدة مع مراعاة المقتضيات الأخرى من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة عشرة

أرباح رأس المال

1- إن الأرباح التي يحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة من نقل ملكية الممتلكات العقارية المشار إليها في المادة 6 والتي توجد في الدولة المتعاقدة الأخرى، تفرض عليها للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- إن الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أي أموال ، غير الممتلكات العقارية المشار إليها في المادة 6، التي تدخل في أصول مؤسسة مستقرة تملكها مقاوله دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى أو أي أموال ، غير الممتلكات العقارية المشار إليها في المادة 6، التي تنتمي إلى قاعدة ثابتة متاحة لمقيم بدولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لغرض ممارسة مهنة مستقلة، بما في ذلك الأرباح الناتجة عن نقل ملكية هذه المؤسسة المستقرة (بمفردها أو مع مجموع المقاوله) أو هذه القاعدة الثابتة، تعرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

3- إن أرباح مقاوله دولة متعاقدة تعمل في النقل الدولي بواسطة سفن أو طائرات، والناتجة عن نقل ملكية تلك السفن أو الطائرات أو أي أموال، غير الممتلكات العقارية المشار إليها في المادة 6، مخصصة لاستغلال هذه السفن أو الطائرات، تعرض عليها الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

4- إن الأرباح التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة من نقل ملكية أسهم شركة أو حصص مشابهة، مثل حصص في شركات الأشخاص أو صناديق الائتمان، تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت تلك الأسهم أو الحصص المشابهة، في أي وقت خلال فترة لا 365 يوما التي سبقت نقل الملكية، قد استمدت أكثر من 50 في المائة من قيمتها بصورة مباشرة أو غير مباشرة من ممتلكات عقارية، كما تم تعريفها في المادة 6، توجد في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

5- مع مراعاة مقتضيات الفقرتين 2 و4، فإن الأرباح التي يحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة من تفويت أسهم شركة مقيمة في الدولة المتعاقدة الأخرى تخضع للضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان البائع قد ملك بصورة مباشرة أسهما تمثل على الأقل 50 في المائة من رأسمال تلك الشركة، على ألا تتعدى هذه الضريبة 5 في المائة من مبلغ الأرباح. إلا أن هذه الفقرة لا تطبق على الأرباح المتأتية من التخليص في الملكية للنتاج مباشرة عن إعادة هيكلة الشركة عن طريق اندماج أو انقسام هذه الشركة أو هذا البائع.

6- إن الأرباح الناتجة عن نقل ملكية أية أموال أخرى غير تلك المشار إليها في الفقرات 1 و2 و3 و4 و5 تعرض عليها الضريبة فقط في الدولة المتعاقدة التي يقيم بها ناقل الملكية.

المادة الرابعة عشرة

المهن المستقلة

1- إن الدخل الذي يحصل عليه شخص ذاتي مقيم بدولة متعاقدة من خلال ممارسته لمهنة حرة أو أنشطة أخرى ذات طابع مستقل تفرض عليه الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة؛ غير أن هذا الدخل تفرض عليه الضريبة كذلك في الدولة المتعاقدة الأخرى في الحالات التالية:

(أ) إذا كان هذا المقيم يتوفر بصفة اعتيادية في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على قاعدة ثابتة لممارسة أنشطته، وفي هذه الحالة، تفرض الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى على الجزء من الدخل المنسوب لهذه القاعدة الثابتة فقط؛ أو

(ب) إذا كان يقطن بتلك الدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو لفترات تساوي أو تتجاوز في مجموعها 183 يوماً خلال أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي خلال السنة الضريبية المعنية. في هذه الحالة، تفرض الضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى، فقط على الجزء من الدخل الناتج عن الأنشطة الممارسة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- تشمل عبارة "مهنة حرة" بالخصوص الأنشطة المستقلة ذات الطابع العلمي أو الأدبي أو الفني أو التربوي أو الليداغوجي، وكذا الأنشطة المستقلة للأطباء والمحامين والمهندسين والمهندسين المعماريين وأطباء الأسنان والمحاسبين.

المادة الخامسة عشرة

الدخل من العمل المأجور

1- مع مراعاة مقتضيات المواد 16 و18 و19، فإن الأجرور والرواتب والمرتبات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة برسم عمل مأجور تفرض عليها الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة، ما عدا إذا كان العمل ممارساً في الدولة المتعاقدة الأخرى. فإذا كان هذا العمل ممارساً فيها، فإن المرتبات المحصل عليها بهذه الصفة تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- على الرغم من مقتضيات الفقرة 1، فإن المرتبات التي يحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة برسم عمل مأجور يمارسه في الدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً إذا:

(أ) كان المستفيد يقطن بالدولة المتعاقدة الأخرى لفترة أو فترات لا تتجاوز في مجموعها 183 يوماً خلال أي فترة اثني عشر شهراً تبدأ أو تنتهي خلال السنة الضريبية المعنية، و

(ب) كانت المرتبات مؤداة من طرف مشغل أو لحساب مشغل غير مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى، و

ج) كانت أعباء المرتبات لا تتحملها مؤسسة مستقرة أو قاعدة ثابتة يملكها المشغل في الدولة المتعاقدة الأخرى.

3- على الرغم من المقضيات السابقة من هذه المادة، فإن المرتبات التي يحصل عليها مقيم في دولة متعاقدة برسم عمل مأجور، كعضو في الطاقم المنتظم لسفينة أو طائرة، والممارس على متن سفينة أو طائرة مستغلة في النقل الدولي، غير السفينة أو الطائرة المستغلة فقط داخل الدولة المتعاقدة الأخرى، تفرض عليها الضريبة فقط في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

المادة السادسة عشرة

مكافآت المديرين

إن مكافآت المديرين والتعويضات الأخرى المماثلة التي يحصل عليها مقيم بدولة متعاقدة بصفته عضواً في مجلس الإدارة أو جهاز مماثل لشركة مقيمة بالدولة المتعاقدة الأخرى تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة السابعة عشرة

الفنانون الاستعراضيون والرياضيون

1- على الرغم من مقتضيات المادتين 14 و15، فإن الدخل الذي يحصل عليه مقيم بدولة متعاقدة يمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى أنشطته الشخصية باعتباره فناناً استعراضياً كفنان المسرح أو السينما أو الإذاعة أو التلفزة، أو كموسيقي أو كرياضي تفرض عليه الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

2- عندما لا يعود دخل الأنشطة الممارسة شخصياً وبهذه الصفة من طرف فنان استعراضى أو رياضى للفنان أو للرياضى نفسه لكن لشخص آخر، فإن هذا الدخل، على الرغم من مقتضيات المادتين 14 و15، تفرض عليه الضريبة في الدولة المتعاقدة التي تمارس فيها أنشطة الفنان الاستعراضى أو الرياضى.

المادة الثامنة عشرة

المعاشات

مع مراعاة مقتضيات الفقرة 2 من المادة 19، فإن المعاشات وغيرها من المرتبات المماثلة التي يكون المستفيد الفعلي منها مقيماً بدولة متعاقدة، تفرض عليها الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

المادة التاسعة عشرة

الوظائف العمومية

1- أ) إن الأجر والرواتب والمرتببات المماثلة الأخرى المؤداة من طرف دولة متعاقدة أو أحد فروعها السياسية أو سلطاتها المحلية لشخص ذاتي مقابل خدمات مقمة لهذه الدولة المتعاقدة أو لهذا الفرع السياسي أو لهذه السلطة المحلية تفرض عليها الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة؛

ب) غير أن هذه الأجر والرواتب والمرتببات المماثلة الأخرى تفرض عليها الضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كانت الخدمات مقمة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وكان الشخص الذاتي مقيما بتلك الدولة المتعاقدة الأخرى و:

(i) مواطنا لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى؛ أو

(ii) لم يصبح مقيما بتلك الدولة المتعاقدة الأخرى فقط لغرض تقديم الخدمات.

2- أ) على الرغم من مقتضيات الفقرة 1، فإن المعاشات و الأداوات المماثلة الأخرى المؤداة من طرف دولة متعاقدة أو أحد فروعها السياسية أو سلطاتها المحلية لشخص ذاتي أو المؤداة لهذا الشخص عن طريق الاقتطاع من صناديق أنشأتها أو ساهمت فيها، و ذلك برسم خدمات قدمها لتلك الدولة المتعاقدة أو لذلك الفرع السياسي أو لتلك السلطة المحلية تفرض عليها الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة؛

ب) غير أن هذه المعاشات والأداوات المماثلة الأخرى تفرض عليها الضريبة فقط في الدولة المتعاقدة الأخرى إذا كان الشخص الذاتي مقيما بتلك الدولة المتعاقدة الأخرى ومواطن لها.

3- تطبق مقتضيات المواد 15 و16 و17 و18 على الأجر والرواتب والمعاشات وغيرها من المرتببات والأداوات المماثلة الأخرى المؤداة مقابل خدمات مقمة في إطار أنشطة أعمال تمارسها دولة متعاقدة أو أحد فروعها السياسية أو سلطاتها المحلية.

المادة العشرون

الطلبية

إن المبالغ التي يحصل عليها طالب أو متمرن مقيم، أو كان قبل التحاقه مباشرة بدولة متعاقدة، مقيما بالدولة المتعاقدة الأخرى ويقطن بالدولة المتعاقدة المذكورة أولا فقط لغرض متابعة دراسته أو تكوينه، والتي يتقاضاها لأجل تغطية مصاريف معيشته أو دراسته أو تكوينه لا تفرض عليها الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة شرطه أن تكون متأتية من مصادر خارج تلك الدولة المتعاقدة. بالنسبة للمتمرن، يمنح الإعفاء المنصوص عليه في هذه المادة فقط لمدة لا تتجاوز ثلاث سنوات من التاريخ الذي بدأ فيه تمرينه في تلك الدولة المتعاقدة.

المادة الواحدة والعشرون شركة الأشخاص الصامتة

على الرغم من أي مقتضيات أخرى من هذه الاتفاقية، فإن أي دخل يحصل عليه شخص مقيم في دولة متعاقدة برسم عقد شركة أشخاص صامتة (في حالة اليابان، Tokumei Kumiai) أو عقد آخر مماثل، تخضع للضريبة في الدولة المتعاقدة الأخرى حسب قوانين تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، شريطة أن ينشأ ذلك الدخل في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وأن يكون قابلاً للخصم لدى الشخص المؤدي للدخل عند حساب الدخل المفروضة عليه الضريبة في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة الثانية والعشرون

مداخل أخرى

1- إن عناصر الدخل التي يكون المستفيد الفعلي منها مقيماً بدولة متعاقدة، أيا كان مصدرها، والتي لم يتم تناولها في المواد السابقة من هذه الاتفاقية تفرض عليها الضريبة فقط في تلك الدولة المتعاقدة.

2- لا تطبق مقتضيات الفقرة 1 على الدخل غير دخل الممتلكات العقارية كما تم تعريفها في الفقرة 2 من المادة 6 إذا كان المستفيد الفعلي من ذلك الدخل مقيماً بدولة متعاقدة ويمارس في الدولة المتعاقدة الأخرى أنشطة أعمال بواسطة مؤسسة مستقرة توجد فيها، أو مهنة مستقلة بواسطة قاعدة ثابتة توجد فيها، وكان الحق أو الملك الذي يتولد عنه الدخل مرتبطاً فعلياً بتلك المؤسسة المستقرة أو القاعدة الثابتة. في هذه الحالة، تطبق مقتضيات المادة 7 أو المادة 14 حسبما يقتضيه الحال.

3- إذا تجاوز مبلغ الدخل المشار إليه في الفقرة 1 بسبب علاقات خاصة تربط المدين بالمستفيد الفعلي من هذا الدخل أو تربط كليهما بشخص آخر المبلغ المتفق عليه بين المدين والمستفيد الفعلي من الدخل في غياب مثل هذه العلاقات، فإن مقتضيات هذه المادة لا تطبق إلا على هذا المبلغ الأخير. في هذه الحالة، يبقى الجزء الزائد من الأداءات خاضعاً للضريبة وفقاً لتشريع كل دولة متعاقدة مع مراعاة المقتضيات الأخرى من هذه الاتفاقية.

المادة الثالثة والعشرون تفادي الازدواج الضريبي

1- في اليابان، يتم تفادي الازدواج الضريبي كالاتي:

مع مراعاة أحكام قوانين اليابان المتعلقة بمنح خصم من الضريبة اليابانية للضريبة المؤداة في أي دولة أخرى غير اليابان، عندما يحصل مقيم باليابان على مداخيل من المغرب خاضعة للضريبة في المغرب طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية، فإنه يخصم من الضريبة اليابانية المفروضة على هذا المقيم، مبلغ الضريبة المغربية المؤدى برسم هذه المداخيل. إلا أن مبلغ الخصم لا يمكنه أن يتجاوز مبلغ الضريبة اليابانية المتعلقة بهذه المداخيل.

2- في المغرب، يتم تفادي الازدواج الضريبي كالاتي:

(أ) عندما يحصل مقيم بالمغرب على مداخيل خاضعة للضريبة في اليابان طبقا لمقتضيات هذه الاتفاقية، فإن المغرب يمنح على الضريبة التي يستخلصها عن مداخيل هذا المقيم خصما يساوي مبلغ الضريبة اليابانية المؤداة في لليابان. إلا أن هذا الخصم لا يمكنه أن يتجاوز الجزء من الضريبة المغربية، المحسوبة قبل الخصم، المنسوب إلى المداخيل المفروضة عليها الضريبة في اليابان.

(ب) عندما تكون المداخيل التي يحصل عليها مقيم في المغرب معفاة من الضريبة في المغرب وفقا لأي مقتضى من الاتفاقية، فإن المغرب يأخذ بعين الاعتبار المداخيل المعفاة من أجل احتساب مبلغ الضريبة على باقي مداخيل المقيم.

المادة الرابعة والعشرون

عدم التمييز

1- لا يخضع مواطنو دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لأية ضريبة أو التزامات تتعلق بها، تختلف أو تكون أكثر عن تلك التي يخضع لها أو يمكن أن يخضع لها مواطنو تلك الدولة المتعاقدة الأخرى الذين يوجدون في نفس الوضعية خصوصا بالنظر إلى الإقامة. ويطبق هذا المقتضى كذلك، على الرغم من مقتضيات المادة 1، على الأشخاص غير المقيمين بدولة متعاقدة أو بالدولتين المتعاقبتين.

2- إن فرض الضريبة على مؤسسة مستقرة تملكها مقاول دولة متعاقدة في الدولة المتعاقدة الأخرى لا يتم في تلك الدولة المتعاقدة الأخرى بصفة تكون أقل أفضلية من فرض الضريبة على مقاولات تلك الدولة المتعاقدة الأخرى التي تمارس نفس الأنشطة. ولا يمكن تأويل هذا المقتضى على أنه يلزم دولة متعاقدة بأن تمنح

المقيمين بالدولة المتعاقدة الأخرى خصوصاً شخصية أو إسقاطات أو تخفيضات ضريبية بالفدر الذي تمنحه لمقيميها اعتباراً لوضعيتهم المدنية أو لأعبائهم العائلية.

3- باستثناء الحالات التي تطبق فيها مقتضيات الفقرة 1 من المادة 9 أو الفقرة 7 من المادة 11 أو الفقرة 6 من المادة 12 أو الفقرة 3 من المادة 22، فإن الفوائد والإتاوات والمصاريف الأخرى المؤداة من طرف مقاول دولة متعاقدة إلى مقيم بالدولة المتعاقدة الأخرى تخصم، عند تحديد أرباح تلك المقاول المفعولة عليها للضريبة، طبقاً لنفس الشروط كما لو كانت مؤداة إلى مقيم بالدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

4- إن مقاولات دولة متعاقدة يوجد رأسمالها كلياً أو جزئياً، بصفة مباشرة أو غير مباشرة، في حوزة أو تحت مراقبة مقيم أو عدة مقيمين بالدولة المتعاقدة الأخرى لا تخضع في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً لأية ضريبة أو التزامات تتعلق بها تختلف أو تكون أكثر عبئاً من تلك التي تخضع أو يمكن أن تخضع لها المقاولات للمعاملة الأخرى في الدولة المتعاقدة المذكورة أولاً.

5- لا يمكن تأويل أي مقتضى من هذه المادة على أنه يمنع أي من الدولتين المتعاقبتين من فرض الضريبة المشار إليها في الفقرة 6 من المادة 7.

6- تطبق مقتضيات هذه المادة، على الرغم من مقتضيات المادة 2، على الضرائب بمختلف أنواعها وتسمياتها المفروضة لحساب دولة متعاقدة أو فروضها السياسية أو سلطاتها المحلية.

المادة الخامسة والعشرون

المسطرة الوبية

1- عندما يعتبر شخص أن التدابير المتخذة من طرف دولة متعاقدة أو من طرف الدولتين المتعاقبتين تؤدي أو ستؤدي بالنسبة له إلى فرض ضريبة غير مطابقة لمقتضيات هذه الاتفاقية، فيإمكانه، وبصرف النظر عن وسائل الطعن المنصوص عليها في التشريع الداخلي لهاتين الدولتين، أن يعرض حالته على السلطة المختصة لأي من الدولتين المتعاقبتين. ويجب أن تعرض هذه الحالة خلال الثلاث سنوات الموالية لأول إخطار بالتدبير الذي أدى إلى فرض ضريبة غير مطابقة لمقتضيات هذه الاتفاقية.

2- إذا تبين للسلطة المختصة أن الاعتراض له ما يبرره ولم تستطع بنفسها أن تصل إلى حل مرض، فإنها تسعى جاهدة لأن تسوي الحالة بالاتفاق الودي مع السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى قصد تجنب فرض ضريبة غير مطابقة لمقتضيات هذه الاتفاقية. ويطبق الاتفاق مهما كانت الأجل المنصوص عليها في التشريع الداخلي للدولتين المتعاقبتين.

3- تعمل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين باتفاق ودي على تسوية الصعوبات أو تبييد الشكوك التي قد تترتب عن تأويل أو تطبيق هذه الاتفاقية. ويمكنها كذلك أن تتشاور فيما بينها قصد تجنب الازدواج الضريبي في الحالات غير المنصوص عليها في الاتفاقية.

4- يمكن للسلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين أن تتصل مباشرة فيما بينها، بما في ذلك بواسطة لجنة مشتركة تتكون من تلك السلطات أو من ممثليها، لغرض التوصل إلى اتفاق بالمفهوم الوارد في الفقرات السابقة من هذه المادة.

المادة السادسة والعشرون

تبادل المعلومات

1- تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين المعلومات المفترض أن لها صلة بتطبيق مقتضيات هذه الاتفاقية أو لتدبير أو تطبيق التشريع الداخلي المتعلق بالضرائب، مهما كانت طبيعتها أو تسميتها والتي يتم تحصيلها لحساب الدولتين المتعاقبتين، أو فروعها السياسية أو سلطاتهما المحلية ما دامت الضريبة المقررة فرضها لا تتعارض مع الاتفاقية. ولا يُقيد تبادل المعلومات بالمادتين 1 و2.

2- تظل المعلومات المحصل عليها عملاً بالفقرة 1 من طرف دولة متعاقدة سرية بنفس الصفة التي تطبع المعلومات المحصل عليها عملاً بالتشريع الداخلي لهذه الدولة المتعاقدة. ولا يجوز الكشف عنها إلا للأشخاص أو للسلطات (بما فيها المحاكم والهيئات الإدارية) المكلفة بوضع أو تحصيل الضرائب المشار إليها في الفقرة 1، أو بالمساطر أو المتابعات أو القرارات الناتجة عن الطعون المتعلقة بهذه الضرائب، أو هيئات المراقبة المتعلقة بهؤلاء الأشخاص أو هذه السلطات. ولا يجوز للأشخاص أو السلطات المذكورة استعمال هذه المعلومات إلا لهذه الأغراض. ويمكنهم الكشف عنها أثناء الجلسات العمومية للمحاكم أو عند إصدار الأحكام. وبغض النظر عما سبق، فإنه يجوز استعمال المعلومات التي تحصل عليها دولة متعاقدة لأغراض أخرى عندما تجيز قوانين كلتا الدولتين المتعاقبتين استعمالها لمثل هذه الأغراض الأخرى وتسمح السلطات المختصة في الدولة المتعاقدة التي تقدم المعلومات بهذا الاستعمال.

3- لا يمكن بأي حال تأويل مقتضيات الفقرتين 1 و2 على أنها تلزم دولة متعاقدة:

(أ) باتخاذ تدابير إدارية تتعارض مع التشريع والممارسة الإدارية المعمول بهما فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛

ب) بتقديم معلومات لا يمكن الحصول عليها حسب التشريع أو في إطار الممارسة الإدارية العادية المعمول بها فيها أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛
ج) بتقديم معلومات من شأنها كشف سر تجاري أو صناعي أو مهني أو أسلوب تجاري أو تقديم معلومات يعتبر الكشف عنها مخالفا للسياسة العامة (النظام العام).

4- إذا طلبت المعلومات من طرف دولة متعاقدة عملا بهذه المادة، وجب على الدولة المتعاقدة الأخرى استخدام التدابير التي تتوفر عليها للحصول على المعلومات المطلوبة حتى وإن كانت الدولة المتعاقدة الأخرى لا تحتاج إلى تلك المعلومات لأغراض ضريبية خاصة بها. ويخضع الالتزام المشار إليه في الجملة السابقة للقيود المنصوص عليها في الفقرة 3، لكن لا يمكن بأي حال تأويل هذه القيود على أنها تسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن تقديم المعلومات لمجرد أن هذه المعلومات لا تشكل مصلحة داخلية بالنسبة إليها.

5- لا يمكن بأي حال تأويل مقتضيات الفقرة 3 على أنها تسمح لدولة متعاقدة بالامتناع عن توفير معلومات لمجرد أنها توجد في حوزة مصرف أو مؤسسة مالية أخرى أو وكيل أو شخص يعمل بصفة وكيل أو بصفة مؤتمن أو لأن المعلومات المطلوبة ترتبط بحقوق ملكية أحد الأشخاص.

المادة السابعة والعشرون

المساعدة لتحويل الضرائب

1- تتبادل السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين تقديم المساعدة لبعضهما البعض في الحصول ديونهما للضريبة. ولا تُقَدِّم هذه المساعدة بالمادتين 1 و2. تحدد السلطات المختصة في الدولتين المتعاقبتين بالاتفاق المشترك طريقة تطبيق هذه المادة.

2- مصطلح "الدين الضريبي" كما هو مستخدم في هذه المادة يعني مبلغا مستحقا يتعلق بالضرائب التالية، ما دام فرض للضريبة تلك لا يتعارض مع هذه الاتفاقية أو أية اتفاقية أخرى تكون الدولتان المتعاقبتان طرفا فيها، بما في ذلك الفوائد والغرامات والتكاليف الإدارية للتحويل أو الحفظ المرتبطة بهذا المبلغ:

(أ) في اليابان:

(i) الضرائب المشار إليها في البنود (أ) إلى (iv) من الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 3 من المادة

2؛

(ii) الضريبة الخاصة على الشركات لإعادة الإعمار (the special corporation tax for

reconstruction)

(iii) الضريبة على الاستهلاك (the consumption tax)؛

(iv) الضريبة المحلية على الاستهلاك (the local consumption tax)؛

(v) الضريبة على الميراث (the inheritance tax)؛ و

(vi) الضريبة على الهبات (the gift tax)؛

(ب) في المغرب:

(i) الضرائب المشار إليها في الفقرة الفرعية (ب) من الفقرة 3 من المادة 2؛

(ii) الضريبة على القيمة المضافة؛

(iii) واجبات التسجيل و التتير؛

(iv) الرسم على عقود التأمين؛

(v) المساهمة الاجتماعية للتضامن؛ و

(vi) الضريبة الخصوصية على المركبات؛

(ج) أي ضريبة أخرى تكون محل اتفاق من وقت لآخر بين حكومتي الدولتين المتعاقبتين عبر تبادل مذكرات دبلوماسية؛

(د) أي ضرائب مماثلة أو مشابهة في جوهرها تستحدث بعد تاريخ التوقيع على الاتفاقية وتضاف إلى الضرائب المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) أو (ب) أو (ج) أو نحل محلها.

3- عندما يكون الدين الضريبي لدولة متعاقدة قابلا للإنفاذ وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة ويدين به شخص لا يمكنه، في ذلك الوقت، بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة، منع تحصيله، يجب أن يقبل هذا الدين الضريبي، بناء على طلب السلطة المختصة لتلك الدولة المتعاقدة، لغرض تحصيله من قبل السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى. يجب تحصيل هذا الدين الضريبي من طرف تلك الدولة المتعاقدة الأخرى وفقا لمقتضيات قوانينها المطبقة لإنفاذ وتحصيل الضرائب الخاصة بها كما لو كان الدين الضريبي دينا ضريبيا لتلك الدولة المتعاقدة الأخرى مستوفيا للشروط التي تسمح للدولة المتعاقدة الأخرى أن تتقدم بطلب بموجب هذه الفقرة.

4- عندما يكون الدين الضريبي لدولة متعاقدة دينا قد تتخذ تلك الدولة المتعاقدة بشأنه وطبقا لقانونها تدابير الحفظ لضمان تحصيله، يجب أن يقبل بناء على طلب السلطة المختصة لتلك الدولة المتعاقدة لغرض اتخاذ تدابير الحفظ من قبل السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى. على تلك الدولة المتعاقدة الأخرى أن تتخذ

تدابير الحفظ فيما يتعلق بذلك الدين الضريبي وفقا لمقتضيات قوانينها كما لو كان ذلك الدين الضريبي دينا ضريبيا لها حتى لو كان ذلك الدين الضريبي، في الوقت الذي تكون فيه هذه التدابير مطبقة، غير نافذ في الدولة المتعاقدة المذكورة أولا أو يدين به شخص له الحق في ملح تحصيله.

5- بغض النظر عن مقتضيات الفقرتين 3 و4، فإن الدين الضريبي المقبول من قبل السلطة المختصة لدولة متعاقدة لأغراض الفقرة 3 أو 4، لا يجب أن يخضع للقيود الزمنية ولا تمنح له أية أولوية، في تلك الدولة المتعاقدة، كالتي تطبق على دين ضريبي بحكم طبيعته وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة. بالإضافة إلى ذلك، فإن الدين الضريبي المقبول من قبل السلطة المختصة لدولة متعاقدة لأغراض الفقرة 3 أو 4، لا يجب أن يمنح أية أولوية، في تلك الدولة المتعاقدة، بموجب قوانين الدولة المتعاقدة الأخرى.

6- إن الإجراءات التي تتخذها دولة متعاقدة لتحصيل دين ضريبي تم قبوله من قبل السلطة المختصة لتلك الدولة المتعاقدة لأغراض الفقرة 3 أو 4 والتي إذا تم اتخاذها من قبل الدولة المتعاقدة الأخرى تؤدي إلى تعليق أو وقف الأجل المطبقة على الدين الضريبي بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة الأخرى، يكون لها نفس الأثر بموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة الأخرى. يجب على السلطة المختصة للدولة المتعاقدة المذكورة أولا أن تخبر السلطة المختصة للدولة المتعاقدة الأخرى باتخاذها لتلك التدابير.

7- لا تُعرض المتابعات المتعلقة بوجود أو صحة أو مبلغ دين ضريبي لدولة متعاقدة أمام المحاكم أو الهيئات الإدارية للدولة المتعاقدة الأخرى.

8- حيثما يتم، في أي وقت، بعد تقديم طلب من قبل السلطة المختصة لدولة متعاقدة بموجب الفقرة 3 أو 4 وقبل أن تحصيل وتحوّل الدولة المتعاقدة الأخرى مبلغ الدين الضريبي إلى الدولة المذكورة أولا، فإن ذلك الدين الضريبي يتوقف أن يكون

(أ) في حالة طلب طبقا للفقرة 3، دينا ضريبيا للدولة المتعاقدة المذكورة أولا يمكن تحصيله وفقا لقوانين تلك الدولة المتعاقدة ويدين به شخص لا يمكنه في ذلك الوقت وبموجب قوانين تلك الدولة المتعاقدة منع تحصيله، أو

(ب) في حالة طلب بموجب الفقرة 4، دينا ضريبيا للدولة المتعاقدة المذكورة أولا قد تتخذ تلك الدولة المتعاقدة بموجب قوانينها، تدابير الحفظ لغرض ضمان تحصيله

على السلطة المختصة للدولة المتعاقدة المذكورة أولا أن تسارع بإبلاغ السلطة المختصة في الدولة المتعاقدة الأخرى بذلك الواقع، وعلى السلطة المختصة للدولة المتعاقدة المذكورة أولا تعليق أو سحب طلبها حسب اختيار الدولة المتعاقدة الأخرى.

- 9- لا تُعشر مقتضيات هذه المادة، بأي حال، على أنها تفرض على دولة متعاقدة الالتزام:
- باتخاذ تدابير إدارية مخالفة للقوانين والممارسات الإدارية في تلك الدولة أو في الدولة المتعاقدة الأخرى؛
 - باتخاذ تدابير قد تكون متعارضة مع السياسة العامة (النظام العام)؛
 - بتقديم المساعدة إذا لم تتخذ الدولة المتعاقدة الأخرى، جميع التدابير المعقولة للحصول أو الحفظ حسب الحالة، المتاحة بموجب قوانينها أو ممارساتها الإدارية؛
 - بتقديم المساعدة في الحالات التي يكون فيها العبء الإداري لتلك الدولة المتعاقدة غير متناسب بشكل واضح مع المنفعة التي ستحققها الدولة المتعاقدة الأخرى.

المادة الثامنة والعشرون

أعضاء البعثات الدبلوماسية والمناصب القنصلية

لا تمس مقتضيات هذه الاتفاقية بالامتيازات الجبائية التي يستفيد منها أعضاء البعثات الدبلوماسية أو المناصب القنصلية سواء بموجب القواعد العامة للقانون الدولي أو بموجب مقتضيات اتفاقيات خاصة.

المادة التاسعة والعشرون

الحق في الاستفادة من الامتيازات

على الرغم من المقتضيات الأخرى من هذه الاتفاقية، لا يمنح امتياز بموجب الاتفاقية برسم عنصر من عناصر الدخل إذا كان من المعقول الاستنتاج، باعتبار جميع الوقائع والظروف ذات الصلة، أن الحصول على هذا الامتياز كان أحد الأغراض الرئيسية لأي ترتيب أو معاملة نتج عنها، بشكل مباشر أو غير مباشر، الحصول على هذا الامتياز، ما لم يثبت أن منح ذلك الامتياز في هذه الظروف سيكون متوافقاً مع موضوع وأغراض المقتضيات ذات الصلة من الاتفاقية.

المادة الثلاثون

العناوين

إن عناوين مواد هذه الاتفاقية مدرجة فقط لأغراض الإحالة ولا تؤثر على تفسير الاتفاقية.

المادة الحادية والثلاثون

الدخول حيز التنفيذ

1- تُخطر كل دولة متعاقدة كتابياً عبر القنوات الدبلوماسية الدولة المتعاقدة الأخرى، باستيفاء المساطر الداخلية اللازمة لدخول الاتفاقية حيز التنفيذ. تدخل الاتفاقية حيز التنفيذ في اليوم الثلاثين الموالي لتاريخ التوصل بأخر الإخطارين.

2- تطبق هذه الاتفاقية:

(أ) فيما يخص اليابان:

- (i) بالنسبة للضرائب المفروضة على أساس سنة ضريبية، على ضرائب السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد فاتح يناير من السنة المدنية الموالية لسنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؛ و
- (ii) بالنسبة للضرائب المفروضة على أساس غير السنة الضريبية، على الضرائب المفروضة في أو بعد فاتح يناير من السنة المدنية الموالية لسنة دخول الاتفاقية حيز التنفيذ؛ و

(ب) فيما يخص المغرب:

- (i) بالنسبة للضرائب المستحقة من المصدر، عن المبالغ المؤداة أو المقرضة ابتداء من فاتح يناير من السنة المدنية الموالية لسنة دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ؛ و
- (ii) بالنسبة للضرائب الأخرى، عن كل سنة أو فترة ضريبية تبدأ من فاتح يناير من السنة المدنية الموالية لسنة دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ.

3- على الرغم من مقتضيات الفقرة 2، تطبق مقتضيات المادتين 26 و27 ابتداء من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ بغض النظر عن تاريخ فرض الضريبة أو السنة الضريبية التي تتعلق بها الضرائب.

المادة الثانية والثلاثون

إلغاء الاتفاقية

تظل هذه الاتفاقية سارية المفعول ما لم يتم إلغاء العمل بها من طرف دولة متعاقدة. يمكن لأي من الدولتين المتعاقدتين إلغاء الاتفاقية بواسطة إخطار موجه بالطرق الدبلوماسية إلى الدولة للمتعاقد الأخرى في حدود ستة أشهر على الأقل قبل نهاية أي سنة مدنية تبدأ بعد انقضاء خمس سنوات من تاريخ دخول الاتفاقية حيز التنفيذ. وفي هذه الحالة، ينتهي العمل بالاتفاقية:

(أ) فيما يخص اليابان:

- (i) بالنسبة للضرائب المفروضة على أساس سنة ضريبية، على ضرائب السنوات الضريبية التي تبدأ في أو بعد فاتح يناير من السنة المدنية الموالية لسنة الإخطار بإلغاء الاتفاقية؛ و
- (ii) بالنسبة للضرائب المفروضة على أساس غير السنة الضريبية، على الضرائب المفروضة في أو بعد فاتح يناير من السنة المدنية الموالية لسنة الإخطار بإلغاء الاتفاقية؛ و

(ب) فيما يخص المغرب:

- (i) بالنسبة للضرائب المستحقة من المصدر، عن المبالغ المؤداة أو المقرضة في أو بعد فاتح يناير من السنة المدنية الموالية لسنة الإخطار بإلغاء الاتفاقية؛ و
- (ii) بالنسبة للضرائب الأخرى، عن كل سنة أو فترة ضريبية تبدأ في أو بعد فاتح يناير من السنة المدنية الموالية لسنة الإخطار بإلغاء الاتفاقية.

وإثباتا لما تقدم، قام الموقعان أدناه بموجب السلطة المخولة لهما في هذا الصدد من طرف حكومتيهما بالتوقيع على هذه الاتفاقية.

حرر في نظيرين في الرباط بتاريخ 08 يناير 2020 باللغات العربية واليابانية والإنجليزية، ولكافة النصوص نفس الحجية. وفي حالة وجود خلاف في تأويل مقتضيات هذه الاتفاقية، يرجح النص باللغة الإنجليزية.

عن اليابان

عن المملكة المغربية

سوزوكي كيموكي

وزير الدولة للشؤون الخارجية

محسن الجلولي

الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية
والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج

*
*

بروتوكول

عند التوقيع على الاتفاقية بين اليابان والمملكة المغربية لقادي الازدواج الضريبي في ميدان الضرائب على الدخل ومنع التهرب والغش الضريبيين (المشار إليها فيما يلي بالاتفاقية)، اتفق اليابان والمملكة المغربية على مقتضيات التالية التي تشكل جزءاً لا يتجزأ من الاتفاقية.

1- بالإشارة إلى المادة 5 من الاتفاقية:

يفهم أن كلا من أماكن العمل الثابت الواردة في الفقرة 2 من هذه المادة، لا تشكل مؤسسة مستقرة كما تم تعريفها في الفقرة 1 من تلك المادة إلا إذا استوفت شروط الفقرة 1 من هذه المادة.

2- بالإشارة إلى الفقرة 3 من المادة 7 من الاتفاقية:

يفهم أنه عند حساب دخل المؤسسة المستقرة المفروضة عليه الضريبة لأغراض فرض الضريبة بالنسبة للدولة المتعاقدة التي توجد بها المؤسسة المستقرة، فإن تحديد شروط خصم النفقات المنسوبة إلى المؤسسة المستقرة وفقاً لأحكام هذه الفقرة يعود لتوانين تلك الدولة المتعاقدة، وذلك دون الإخلال بمقتضيات المادة 24 من الاتفاقية.

3- بالإشارة إلى الفقرة الفرعية (أ) من الفقرة 3 من المادة 12 من الاتفاقية:

يفهم أن التجهيزات الصناعية تشمل التجهيزات الفلاحية وأن التجربة المكتسبة في الميدان الصناعي تشمل التجربة المكتسبة في الميدان الفلاحي.

وإثباتاً لما تقدم، قام الموقعان أذناه بموجب السلطة المخولة لهما في هذا الصدد من طرف حكومتيهما بالتوقيع على هذا البروتوكول.

حرر في نظيرين في الرباط بتاريخ 08 يناير 2020 باللغات العربية واليابانية والإنجليزية، ولكافة النصوص نفس الحجية. وفي حالة وجود خلاف في تأويل مقتضيات هذه الاتفاقية، يرجح النص باللغة الإنجليزية.

عن اليابان

عن المملكة المغربية

سوزوكي كيموكي

وزير الدولة للشؤون الخارجية

محسن الجزولي

الوزير المنتدب لدى وزير الشؤون الخارجية

والتعاون الإفريقي والمغاربة المقيمين بالخارج